

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولاً - مقدمة وأولويات البعثة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وطلب إليّ أن أقدم على فترات منتظمة تقارير عن تنفيذ ولايتها. وهو يتناول أنشطة البعثة وما يتصل بها من تطورات، في الفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٢ - ولا تزال أولويات البعثة، المتعلقة بتعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة، على حالها دون تغيير. ولا تزال البعثة، سعياً إلى تحقيق أهدافها، تكثف تعاملاتها البناءة مع بريشتينا وبلغراد، والطوائف في كوسوفو، والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. ولا تزال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو تضطلعان بدورهما في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وما زالت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون تبقي على وجودها في كوسوفو تمشياً مع بيان رئيس مجلس الأمن الصادر في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) ومع تقرير المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692). وما زالت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تعمل بشكل وثيق مع البعثة.

ثانياً - التطورات السياسية، بما في ذلك الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي

٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت المفاوضات في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا. وأجريت سبع جولات إضافية من الحوار بين رئيسي الوزراء إيفيكا داتشيتش وهاشم تاتشي برعاية كاثرين آشتن، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في بروكسل في ١٧ كانون الثاني/يناير، و ٤ و ١٤



و ٢١ آذار/مارس و ٢ و ١٧ و ١٩ نيسان/أبريل. كما اجتمع الرئيسان توميسلاف نيكوليتش وعاطفة يحيى آغا في ٦ شباط/فبراير، للمرة الأولى، في سياق الحوار الجاري في بروكسل.

٤ - وركزت المناقشات التي جرت في آخر جولة من جولات الحوار على مقترح "جمعية/رابطة" البلديات الصربية في كوسوفو. ووصلت هذه المناقشات إلى مرحلة حرجية في أواخر آذار/مارس وأوائل نيسان/أبريل، ولا سيما في ضوء تقارير المفوضية الأوروبية المرحلية المرتقبة عن صربيا وكوسوفو. وبعد سلسلة من الجلسات المكثفة، المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل، وقع الطرفان اتفاقا بالأحرف الأولى يدعى "الاتفاق الأول بشأن المبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات". وينص الاتفاق الذي يتألف من ١٥ نقطة على إنشاء تلك الجمعية/الرابطة بحيث يكون لها نظام أساسي ونطاق اختصاصات، ويتوخى إجراء انتخابات محلية في البلديات الواقعة شمال كوسوفو في عام ٢٠١٣ بتيسير من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتعهد الطرفان أيضا بالأحرى يعرقل أحدهما مسار الآخر في طريقه إلى الاندماج في الاتحاد الأوروبي. ومن المقرر إنشاء لجنة للتنفيذ تضم ممثلين من الجانبين بتيسير من الاتحاد الأوروبي. وفي ٢٢ نيسان/أبريل، اعتمد الاتفاق بالكامل كل من حكومة صربيا وبرلمان كوسوفو وحكومة كوسوفو.

٥ - وتم إحراز تقدم في مجالات أخرى من مجالات الحوار، ولا سيما بشأن تبادل موظفي الاتصال، على أن يتمركز موظف اتصال صربي في مقر الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في بريشتينا وموظف اتصال من كوسوفو في مكتب وفد الاتحاد الأوروبي إلى صربيا. ولم يتم بعد الاتفاق بشكل كامل على اختصاصات موظفي الاتصال، ولكن يفترض أن يساعد تعيين هذين الموظفين على تيسير المزيد من تطبيع الاتصالات بين الطرفين.

٦ - وتوصل الطرفان أيضا إلى تفاهم مؤقت بشأن تحصيل الرسوم الجمركية والجبايات وضريبة القيمة المضافة في نقطتي العبور - البوابة ١ (يارينيه/ياريني) والبوابة ٣١ (بيرنياي/برنيك) في شمال كوسوفو. وارتئي أن تودع هذه الإيرادات في صندوق إنمائي خاص بشمال كوسوفو تتولى إدارته لجنة ثلاثية تتألف من ممثل عن صرب شمال كوسوفو، وسلطات كوسوفو والاتحاد الأوروبي.

٧ - وبينما انصب التركيز أساسا خلال الفترة قيد الاستعراض على الحوار السياسي، تم الإبلاغ أيضا عن بعض التطورات في تنفيذ الاتفاقات التقنية التي تم التوصل إليها بالفعل:

دفاتر السجل المدني - في ٢٤ كانون الثاني/يناير، سلمت بعثة الاتحاد الأوروبي ٩٧٢ نسخة مصدقة لدفاتر السجل المدني إلى وكالة التسجيل المدني في كوسوفو.

وتم تسليم ٤٢٥ دفتر آخر في ٦ شباط/فبراير. وتشير التقديرات إلى وجود نحو ١٢.٣٦ دفتر سجلات خاصة بكوسوفو في صربيا. وبلغ مجموع جميع النسخ المصدقة ٢٦٢٦ نسخة تشمل بلديات ليبيان/ليبليان (٨٤٨)، وأوبليك/أوبيليتش (٢٦٤)، وفوشي كوسوفي/كوسوفو بولييه (٢١٩)، وغلوغوتش/غلوغوفاتش (٤٢٥)، وبريشينا (٨٧٠).

حرية التنقل - أحرز تقدم ضئيل بشأن مسألة التأمين على المركبات. وتدور حاليا مناقشات تقنية بشأن الجهود الرامية إلى إيجاد حل لنظام التأمين الباهظ التكلفة الذي يؤثر حاليا على السكان الذين يعبرون في كلا الاتجاهين بالمركبات الخاصة.

السجلات العقارية - لم تستجد أية تطورات رئيسية منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وأُقر في القراءة الأولى في برلمان كوسوفو مشروع القانون المتعلق بوكالة مقارنة الممتلكات والتحقق منها في كوسوفو، التي يناط بها الإشراف على تنفيذ اتفاق متعلق بالسجلات العقارية، وهذا المشروع الآن قيد الاستعراض من قبل اللجنة التشريعية.

الإدارة المتكاملة لنقاط العبور - بدأ تنفيذ الاتفاق في البوابتين ٤ (موتيفوديه/موتيفودا) و ٦ (موتشيباي/موتشيبايا) في ٢٨ شباط/فبراير. وفي شمال كوسوفو، ما زالت البوابتان ١ (يارينيه/ياريني) و ٣١ (بيرنياي/برنيك) تعملان دون وقوع حوادث كبيرة وتسير حركة المرور دون تأخيرات تذكر.

التعاون الإقليمي - في ٢٨ شباط/فبراير، قُبلت كوسوفو في مجلس التعاون الإقليمي كمشارك. وجاء ذلك عقب القرار الذي اتخذته إدارة المجلس بتعديل النظام الأساسي وقائمة المشاركين في مجلس التعاون الإقليمي على أساس التفاهم الذي تم التوصل إليه بين بلغراد وبريشينا، في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، بشأن تفسير الاتفاق المتعلق بالتعاون الإقليمي (انظر S/2012/818، الفقرة ٤).

التصديق على الشهادات - وعقدت جلسة ثانية من جلسات التصديق على الشهادات في بروكسل في يومي ١٠ و ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ تحت رعاية رابطة الجامعات الأوروبية. وقُدِم ما مجموعه ١٦٧ طلبا ورد ١٥٦ منها من كوسوفو وأربعة منها من صربيا إلى جانب سبعة طلبات معدلة صدرت عن جلسة التصديق الأخيرة. ومن بين الطلبات البالغ عددها ١٦٧ طلبا، قُبل ١٤٠ طلبا ولم يقبل ٢٧ طلبا.

حرية حركة السلع (الأختام الجمركية) - جرى تنفيذ الاتفاق منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ دون أية حوادث كبيرة، باستثناء المعبرين عند البوابة ١ والبوابة ٣١ في شمال كوسوفو.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، توصلت الأحزاب السياسية الرئيسية في كوسوفو إلى اتفاقات غير رسمية بشأن المبادئ العامة المتعلقة بالإصلاح الانتخابي. وفي ٤ شباط/فبراير، اتفقت جميع الأحزاب السياسية باستثناء حركة فيتيفندوسيبي على أن تظل كوسوفو دائرة انتخابية واحدة. وتم أيضاً التوصل إلى تفاهم يهدف إلى خفض مدة الحملة الانتخابية من ٣٠ إلى ١٥ يوماً. وفي ٢٩ آذار/مارس، اتفقت الأحزاب السياسية الرئيسية أيضاً على إجراء اقتراع نسبي بقوائم مفتوحة، وتحديد العتبات التي تطبق على كل حزب من الأحزاب السياسية وعلى الائتلافات السابقة للانتخابات والمرشحين المستقلين وذلك حتى يتسنى لها التمثيل في البرلمان. وأُتفق أيضاً على أن تظل الطوائف غير ذات الأغلبية محتفظة بمقاعد مخصصة لها في البرلمان.

٩ - وفي يومي ٢٥ و ٢٦ كانون الثاني/يناير، عقد حزب كوسوفو الديمقراطي الحاكم مؤتمره العام الذي أعيد فيه انتخاب رئيس الوزراء هاشم ثاتشي رئيساً للحزب لفترة أربع سنوات أخرى. وانتخب أعضاء الوفود أيضاً مجلساً توجيهياً جديداً مؤلفاً من ١٥٠ عضواً انتخب بدوره هيئة رئاسية للحزب مكونة من ٣١ عضواً وسبعة نواب لرئيس الحزب.

ثالثاً - شمال كوسوفو والتطورات على أرض الواقع

١٠ - بينما كانت المحادثات جارية في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي في بروكسل، أعرب الصرب المقيمون في شمال كوسوفو باستمرار عن قلقهم إزاء مضمون المفاوضات، وتصميمهم على مقاومة تنفيذ أية اتفاقات لا تخدم مصالحهم أو لا تفي بشروطهم الدنيا.

١١ - وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، أكدت جلسة مشتركة للمجالس البلدية الشمالية التي ترعاها بلغراد، عقدت في زفيتسان/زفيتشان، معارضتها إدراج الشمال في نظام كوسوفو الجمركي. ودعا المشاركون أيضاً محكمة صربيا الدستورية إلى استعراض دستورية الترتيبات الجمركية المتفق عليها خلال جلسات الحوار في بروكسل. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، احتج ما يقدر بـ ٢ ٥٠٠ شخص سلمياً على جمع الرسوم الجمركية في نقاط العبور في شمال كوسوفو.

١٢ - وفي أعقاب ذلك، عقدت المجالس البلدية الشمالية الأربعة التي ترعاها بلغراد في شمال ميتروفيتشا، وليوسافيك/ليوسافيتش، وزفيتسان/زفيتشان، وزوبين بوتوك عددا من الجلسات المشتركة فيما يتعلق بالحوار الجاري بين بلغراد وبريشتينا، وأكدت مرارا رفض أي اتفاق من شأنه توسيع نطاق سلطة بريشتينا إلى شمال كوسوفو. وفي ١٩ آذار/مارس، حذر ممثلو البلديات عشية الجولة السابعة من المحادثات في بروكسل من أنه إذا تم التوصل إلى اتفاق لا يحترم إرادة صرب كوسوفو، سيقومون بتأسيس "برلمان شمال كوسوفو" الخاص بهم. وفي ٣ نيسان/أبريل، بعد يوم واحد من الجولة الثامنة من المحادثات، أعربوا عن ترحيبهم بعدم التوصل إلى اتفاق. وأهابوا بمحكمة صربيا الدستورية أن تبت في دستورية اللوائح الصادرة عن الحكومة الصربية تمثيا مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار الحوار. ودعوا أيضا إلى أن تحل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو محل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وإلى استئناف المفاوضات تحت إشراف مجلس الأمن، وعودة القوات الروسية كجزء من قوة الأمن الدولية في كوسوفو. وفي ١٩ نيسان/أبريل، اجتمعت المجالس البلدية الأربعة مرة ثانية قبيل اجتماع وفدي بلغراد وبريشتينا بساعات لتؤكد مجددا معارضتها لأي اتفاق. وفي ٢٢ نيسان/أبريل، عقب توقيع الطرفين اتفاقا بالأحرف الأولى في بروكسل في ١٩ نيسان/أبريل، اجتمع أكثر من ١٠٠٠٠ من صرب كوسوفو في شمال ميتروفيتشا لإدانة الاتفاق، والدعوة إلى إنشاء جمعية "مقاطعة كوسوفو وميتوهيا المتمتعة بالحكم الذاتي".

١٣ - وفي وقت سابق، في ١٩ شباط/فبراير، قام موظفون محليون من مؤسسات القطاعين العام والخاص باحتجاج آخر على عمل مؤسسات وسط كوسوفو في شمال كوسوفو. وفي ذلك اليوم، سافر أيضا وفد من الزعماء السياسيين الصربيين في شمال كوسوفو إلى بلغراد ليعربوا للمسؤولين الصرب عن عدم ارتياحهم لتأجيل استعراض المحكمة الدستورية الصربية للاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن في الحوار الذي يقوده الاتحاد الأوروبي.

١٤ - وأبقى صرب كوسوفو أيضاً على نقاط تفتيش غير رسمية في زوبين بوتوك زفيتسان/زفيتشان لمنع شرطة الحدود في كوسوفو وموظفي الجمارك من الوصول برا إلى البوابتين ١ و ٣١ في شمال كوسوفو. ونتيجة لذلك، واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي نقل موظفي كوسوفو على متن طائرة مروحية من أجل مباشرة نوبات عملهم البالغة مدتها ٧٢ ساعة عند كلتا البوابتين.

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل ألكسندر فولين، مدير مكتب الحكومة الصربية لكوسوفو وميتوهيا، زيارة شمال كوسوفو وأجزاء أخرى من كوسوفو لإطلاع السكان والقادة المحليين على مستجدات الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي.

١٦ - وفي شمال ميتروفيتشا، ظل وجود سلطات متعددة متنافسة يؤدي إلى حدوث توترات، ولا سيما في الأحياء ذات الأعراق المختلطة. وقام المكتب الإداري لشمال ميتروفيتشا المنشأ من جانب بريشتينا، بتقديم مختلف الخدمات الإدارية الهامة، لكن ليس بمقدوره ممارسة ولاية قضائية فعلية في المناطق ذات الأغلبية الصربية في شمال ميتروفيتشا. ومع ذلك تحسنت العلاقات بين المكتب الإداري لشمال ميتروفيتشا وبلدية جنوب ميتروفيتشا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالرغم من أن جنوب ميتروفيتشا استمر في المشاركة في بعض الأنشطة التي يزعم المكتب أنها تقع في نطاق ولايته. وبالرغم من استعداد بلدية جنوب ميتروفيتشا المعلن لتقديم المزيد من الدعم للمكتب، فما زالت تقدم نفسها للجمهور بوصفها الكيان القانوني المشروع فيما يتعلق بشؤون شمال ميتروفيتشا. ورغم التحديات التي تواجه عمل إدارة بعثة الأمم المتحدة في ميتروفيتشا، فإنها تواصل أداء المهام الهامة في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة والمصالحة بين الطوائف والتيسير.

١٧ - وفي منتصف آذار/مارس، تسببت الأمطار الغزيرة وسقوط الثلوج في حدوث فيضانات في العديد من القرى في جميع أنحاء شمال كوسوفو، مما ألحق أضراراً بالجسور المحلية والمنازل والثروة الحيوانية. وقوبلت الاستجابة الفورية من جانب القوة الأمنية الدولية في كوسوفو ومساعدتها للسكان في زوبين بوتوك بالترحيب والتقدير على نطاق واسع من جانب الممثلين المحليين في شمال كوسوفو.

رابعاً - الأمن

١٨ - ظلت الحالة الأمنية العامة في كوسوفو هادئة عموماً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع تصاعد بعض التوترات أحياناً في المناطق التي يقطنها سكان من أعراق مختلفة وفي شمال ميتروفيتشا.

١٩ - وزادت الحوادث التي استُخدمت فيها عبوات ناسفة صغيرة، لا سيما خلال شهر شباط/فبراير. ففي الفترة بين ١٦ كانون الثاني/يناير و ١٧ نيسان/أبريل، وقع ١٩ حادث تفجير من هذا القبيل في شمال كوسوفو، من بينها ١٥ انفجاراً بقنابل يدوية. وأسفر جميع هذه الحوادث تقريباً عن أضرار مادية فقط. إلا أن أحد هذه الاعتداءات في ٤ شباط/فبراير

تسبب في إصابة طفلين في حي محلة البوشناق الذي يقطنه سكان من أعراق مختلفة في شمال ميترفيتشا.

٢٠ - واستمرت في شمال ميترفيتشا. الحوادث التي تستهدف على ما يبدو موظفي المكتب الإداري لشمال ميترفيتشا وأصوله ومشاريعه. ففي ٢٧ كانون الثاني/يناير، أقيمت قنبلة يدوية وانفجرت في حديقة منزل أحد موظفي المكتب من صرب كوسوفو. وفي ٨ شباط/فبراير، وقع انفجار تحت سيارة يملكها شخص من صرب كوسوفو ذُكر أنه كان سيلتحق بالعمل في المكتب. وفي ٢٥ شباط/فبراير، انفجرت قنبلة يدوية في شقة يملكها أحد موظفي المكتب من صرب كوسوفو، وكذلك في ٢٨ شباط/فبراير أقيمت قنبلة يدوية على منزل شخص من بوسنيي كوسوفو يعمل ابنه لدى المكتب. وفي ١٣ نيسان/أبريل، قذف مجهولون عبوة ناسفة على مقر إقامة شخص من صرب كوسوفو يعمل في وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية في زفيتسان/زفيتشان، أسفرت عن إتلاف مركبتين تملكهما أسرة هذا الشخص.

٢١ - ووقعت خمسة حوادث خطيرة من حوادث إطلاق النار والتفجيرات أضرت بشرطة كوسوفو في شمال كوسوفو. ففي ٢٧ كانون الثاني/يناير، أُطلقت النيران على سيارة تخص زوجة أحد ضباط شرطة كوسوفو، وفي اليوم التالي أُطلقت النيران أيضاً على السيارة الخاصة لأحد الضباط مما أسفر عن إتلافها. وفي ١٩ شباط/فبراير، انفجرت عبوة ناسفة في حديقة منزل ضابط شرطة من بوسنيي كوسوفو. وفي ١٩ آذار/مارس، انفجرت قنبلة يدوية في مدخل مركز شرطة ليوسافيك/ليوسافيتش أسفرت عن إلحاق أضرار بالمبنى. وفي ٢٤ آذار/مارس، أقيمت قنبلة مولوتوف على سيارة خاصة أمام مركز شرطة زفيتسان/زفيتشان، مما تسبب في نشوب حريق صغير. ويجري التحقيق في كل حادث من هذه الحوادث.

٢٢ - وفي حي كروي إي فيتاكوت/بردياني الذي يقطنه سكان من أعراق مختلفة في شمال ميترفيتشا - الذي شهد اشتباكات عنيفة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي - تقدّم شخص من ألبان كوسوفو يملك منزلاً قيد التشييد حالياً ببلاغ إلى شرطة كوسوفو في ١١ نيسان/أبريل بأن النار أُضرمّت في المنزل مما أدى إلى تجدد المخاوف الأمنية. وما زالت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تراقب الوضع عن كثب في المنطقة.

٢٣ - وفي ١ نيسان/أبريل، أضرم مجهولون النيران في مكتب المبادرة المدنية "صربيا، الديمقراطية، العدالة". وفي ٧ نيسان/أبريل، ألقى مجهولون أيضاً حجارة على مكتب الحزب التقدمي الصربي في شمال ميترفيتشا.

٢٤ - واستجابة للزيادة في الحوادث الأمنية، التي يكشف عدد منها يبدو عن حجم الصراع الدائر لفرض السلطة على شمال ميتروفيتشا، عملت شرطة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو على تعزيز ظهور دورياتها المنتظمة والنهوض بالتدابير الوقائية الأخرى في شمال ميتروفيتشا.

٢٥ - وعلى نطاق كوسوفو، ظلت الحوادث الأكثر شيوعاً التي تتضرر منها طوائف الأقليات هي السرقة، وإتلاف الممتلكات، واحتلال المنازل غير المشروع، وحرق المنازل غير المأهولة بالسكان، والاعتداءات البسيطة. وما زالت هذه الاتجاهات تشكل مدعاة للقلق بوجه خاص في غرب كوسوفو. وتواصل شرطة كوسوفو بذل الجهود للتحقيق في الحوادث التي تتضرر منها طوائف الأقليات. وفي شباط/فبراير، ألقت الشرطة القبض على جماعة من الجناة المزعومين يشتبه في ارتكابهم سرقات في المواقع الدينية في شرق وجنوب كوسوفو.

٢٦ - وفي الفترة بين ١٣ و ٢٢ كانون الثاني/يناير، اندلعت موجة من أعمال التخريب والتدمير في المقابر الصربية الأرثوذكسية في جميع أنحاء كوسوفو. وأدانت بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو وممثلو المجتمع الدولي هذه الأعمال. وألقت شرطة كوسوفو القبض على تسعة من المشتبه بهم ووجهت لهم اتهامات. وأوقف عن العمل أيضاً خمسة من ضباط شرطة كوسوفو. وخصصت سلطات كوسوفو مبلغ ٩٧ ٠٠٠ يورو لإصلاح وإعادة بناء المواقع المتضررة.

٢٧ - وفي ٢٠ آذار/مارس، عبر أربعة من ألبان كوسوفو الحدود المقررة فيما يتعلق بقطع الأخشاب غير المشروع بالقرب من قرية تاتشيفاك الصربية (بلدية كورشومليا). وقد جرح أحدهم أثناء تبادل إطلاق النار مع قوات الدرك الصربية في وقت لاحق.

خامساً - سيادة القانون

٢٨ - استمرت بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو في رصد الأنشطة وممارسة مسؤولياتها المتبقية في مجال سيادة القانون، وفي دعم بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وفي التعاون على المستوى التقني مع وزارة العدل ووزارة الداخلية في كوسوفو، ومع وزارة العدل في صربيا.

٢٩ - وواصلت شرطة بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو تيسير التعاون الشرطي الدولي حسب الاقتضاء، وجهزت ٥٨ طلباً في هذا الصدد مقدماً من مختلف سلطات الشرطة الوطنية. ويسرّت وحدة الاتصال التابعة للبعثة والإنتربول إصدار ثمانين نشرات حمراء من نشرات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وثلاث حالات لتسليم

المجرمين. وفي ١٤ شباط/فبراير، قدمت البعثة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو إحاطة إلى وزارة العدل في كوسوفو عن أعمال مكتب الاتصال التابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والإنتربول بشأن أمور من بينها الإجراءات المناسبة لإصدار إشعارات دولية بشأن الأشخاص المطلوبين.

٣٠ - واستمر إحراز بعض التقدم، بفضل الدعم والتشجيع المباشرين من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بشأن قضية الأشخاص المفقودين. فقد ذكرت لجنة الصليب الأحمر الدولية أنه حتى ٣ نيسان/أبريل، سُويّت وأُعلِّقت ١١ قضية إضافية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وما زال ما مجموعه ١٧٥٤ شخصاً في عداد المفقودين أثناء النزاع. وفي ٩ نيسان/أبريل، استخرجت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو رفات سبعة أشخاص يفترض أنهم من المفقودين من مقابر المسلمين في شمال ميتروفيتشا.

٣١ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تقديم خدمات التصديق على الوثائق لسكان كوسوفو، بناءً على طلب بعض الدول الأعضاء التي لا تعترف بكوسوفو كدولة مستقلة، وذلك لأغراض التصديق على الوثائق المدنية في المقام الأول. وشهدت زيادة كبيرة في عدد الطلبات المقدمة للتصديق على وثائق التقاعد لاستخدامها في صربيا في أعقاب الحكم الذي أصدرته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في عام ٢٠١٢، الذي ألزم صربيا بضمان دفع المعاشات التقاعدية والتأمينات ضد العجز المستحقة في ظل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية. وفي الوقت نفسه، تواصلت البعثة بتقديم خدمات التصديق على أنواع معينة من الشهادات التعليمية التي لا يشملها الاتفاق المتعلق بـ "التصديق على الشهادات" المبرم بين بلغراد وبريشيتينا.

٣٢ - وفي ١٥ آذار/مارس، ناقش برلمان كوسوفو اقتراحاً مثيراً للجدل الشديد طرحه أحد نواب حزب كوسوفو الديمقراطي لإنشاء لجنة مخصصة لتولي استعراض قضية كيتشينا، التي حُكِمَ فيها بالسجن على أربعة أشخاص لمدد مجموعها ١٠١ عام بتهمة قتل عائلة مكونة من خمسة أفراد في عام ٢٠٠١، وهو قرار أكدته المحكمة العليا في كوسوفو عام ٢٠٠٩. ولم يطرح الاقتراح للتصويت في البرلمان. واعترض بشدة الكثير من ممثلي المجتمع الدولي، بمن فيهم ممثلي الخاص، على محاولة التدخل السياسي في عمل القضاء، وصُرفَ النظر عن الاقتراح منذ ذلك الحين.

٣٣ - وفي ديكان/ديتشان، استمرت ردود الفعل السلبية على قرار الدائرة الخاصة للمحكمة العليا المؤرخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ برفض المطالبة بملكية الأراضي التي تقدمت بها مؤسسات من المؤسسات الاجتماعية السابقة ضد صربيا وضد دير فيسوكي

ديتشانبي الصربي الأرثوذكسي. وجرت خمسة احتجاجات جماهيرية سلمية في البلدية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأثناء أحد هذه الاحتجاجات، في ٨ شباط/فبراير، اقتربت مجموعة من الناشطين من أبواب الدير مما أدى إلى إغلاقه أمام الزوار لمدة ٤٨ ساعة. ورغم أن ردود الفعل الرسمية الصادرة عن قيادات بلدية ديكان/ديتشانبي كانت متباينة وفي بعض الحالات بدت وكأنها تحض على الاحتجاج، تصدت شرطة كوسوفو بشكل احترافي، واستطاعت بالتنسيق الوثيق مع القوة الأمنية الدولية في كوسوفو أن تحول دون وقوع حوادث أمنية محتملة. وفي ٥ نيسان/أبريل، حاول أعضاء برلمان كوسوفو إجراء مناقشة للتعن في قرار المحكمة العليا. إلا أن رئيسة كوسوفو، عاطفة يحيى آغا، استنكرت تلك الخطوة، ودعت علناً إلى تعزيز احترام الإجراءات القانونية الواجبة.

٣٤ - وخلال الفترة الحالية المشمولة بالتقرير، اعتمد برلمان كوسوفو عدة قوانين تهدف إلى تحسين سيادة القانون ومكافحة الجريمة المنظمة، واعتمد "استراتيجية وخطة عمل لمكافحة الفساد" للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. وتواجه جهود إصلاح قطاع العدالة عدداً من التحديات الإدارية، من بينها المسائل الإدارية والإجرائية المتسببة في بطء عملية تجهيز القضايا. وفي كانون الثاني/يناير، انتهى مجلس كوسوفو القضائي، الذي يشرف على تنفيذ القانون الجديد المتعلق بالمحاكم، من تعيين رؤساء لغالبية المحاكم الابتدائية.

٣٥ - وفي ١١ شباط/فبراير، نشرت مؤسسة أمين المظالم تقييماً لمدى شرعية لائحة ترخيص المحامين الأجانب، التي تنص على المعاملة بالمثل كأحد الشروط الواجب توافرها حتى يتمكن المحامون الأجانب من العمل في كوسوفو. ورأى أمين المظالم أن الإجراءات التي اتبعتها المدعون العامون والقضاة التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو يمكن أن تتسبب في "عدم تكافؤ الوسائل المتاحة" وأن تسير في غير صالح المدعى عليهم، حيث إن تشريعات كوسوفو تصعب عليهم الاستعانة بمحاميين دوليين متخصصين في مجالات محددة من القانون الجنائي، بما في ذلك جرائم الحرب والإبادة الجماعية، التي تقع ضمن اختصاص بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

٣٦ - أما تقرير المفوضية الأوروبية بشأن التقدم الذي حققته كوسوفو في الوفاء بالمتطلبات الواردة في خارطة الطريق المتعلقة برفع القيود على تأشيرات السفر، الذي قُدم إلى سلطات كوسوفو في ١٢ شباط/فبراير، فقد تناول بالتفصيل مجموعة من المجالات التي يلزم تحقيق المزيد من التقدم فيها بوجه عام في مجال سيادة القانون.

٣٧ - وفي ٢٦ شباط/فبراير، بدأت في محكمة ميتروفيتشا محكمة ستة من المدعى عليهم الذين اهتموا بالمشاركة في أعمال العنف التي وقعت في آذار/مارس عام ٢٠٠٨ في شمال

ميترفيتشا. وفي ٢٨ آذار/مارس، أذان فريق مكون من ثلاثة قضاة تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ثلاثة مدعى عليهم، وحكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح بين ٩ و ٢٢ شهراً. وفي هذه المحاكمة، واجه المدعى عليهم الستة، وهم خمسة من صرب كوسوفو وواحد من طائفة الروما في كوسوفو، ٢٢ تهمة جنائية متعلقة بالأحداث المحيطة بالاعتداء على مقر محكمة ميترفيتشا في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٨، الذي أسفر عن وفاة أحد ضباط شرطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وإصابة ٦٤ آخرين و ٢٤ جندياً من جنود القوة الأمنية الدولية في كوسوفو، ونحو ١٠٠ شخص من المتظاهرين، ضمن أضرار أخرى.

٣٨ - وفي ٢٢ آذار/مارس، قدم المدعي العام التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون لائحة اتهام معدلة في قضية "ميديكوس" (Medicus) المتعلقة بمزاعم الاتجار بالأعضاء. وأضيفت أربع جرائم جديدة كالتالي: قضية تسبب في ضرر جسدي شديد؛ وقضية احتيال؛ وقضيتان لتزوير الوثائق. وأقر واحد من المدعى عليهم بارتكاب جريمتين (إساءة استغلال المركز الرسمي أو السلطة الرسمية وممارسة نشاط طبي بشكل غير مشروع) في مقابل إسقاط التهم الأخرى الموجهة إليه.

سادسا - العائدون والطوائف

٣٩ - استمر في الربع الأول من عام ٢٠١٣ الاتجاه الذي سُجل في الربع الأخير من عام ٢٠١٢ المتمثل في انخفاض عدد العائدين طواعية. وسجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عودة ٤٧ شخصا من الأقليات طواعية في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٣، مقارنة بالعدد المبلغ عنه لنفس الفترة من عام ٢٠١٢ وقدره ٨٥ شخصا. ووفقا للمفوضية، كان ١٨ من هؤلاء العائدين من صرب كوسوفو، و ١٩ منهم من طوائف الروما والأشكالي والمصريين في كوسوفو، وستة منهم من ألبان كوسوفو وأربعة منهم من يوشناق كوسوفو.

٤٠ - ونظمت المفوضية سبع "زيارات معاينة" خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٣ لزهاء ٥٠ من المشردين الموجودين حاليا في صربيا والجبل الأسود. ونُظمت ثلاث "زيارات إبلاغ" شملت ٤١ شخصا من الروما والأشكالي والمصريين المشردين في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

٤١ - واستمرت عمليات العودة إلى الوطن بوتيرة ثابتة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث أفادت المفوضية بإعادة قبول دخول ٦٨٤ شخصا في الفترة الممتدة بين كانون

الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٣، منهم ٢٣٦ حالة عودة قسرية و ٢٢ حالة عودة طوعية مستحثة لأشخاص من الطوائف غير ذات الأغلبية. ولا يزال المعادون إلى وطنهم يواجهون عقبات تحول دون إعادة إدماجهم بشكل مستدام، منها محدودية فرص حصولهم على سكن وامتلاك عقارات، كما يواجهون صعوبات في الحصول على الخدمات الأساسية والاستفادة من الفرص الاقتصادية. وفي حين ارتفع عدد طلبات المساعدة التي تكلفت بالنجاح مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٢، فإن تخصيص أموال لأغراض إعادة الإدماج لا يزال يتسم بالصعوبة لأن إجراءات الموافقة تستغرق وقتاً طويلاً. وغالبا ما تقتصر المساعدة الفورية على الإمداد بالمواد الغذائية والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ.

٤٢ - وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٣، ساعدت المفوضية ٤٥٤ شخصا على الحصول على وثائق شخصية وحل مشاكل تتعلق بمحلتهم المدنية. وفي ١٤ آذار/مارس، قررت وكالة التسجيل المدني في وزارة الداخلية، استجابة لطلب قدمته المفوضية، إعفاء أفراد طوائف الروما والأشكالي والمصريين من الغرامات والرسوم المفروضة مقابل الحصول على الخدمات المتصلة بالحالة المدنية.

٤٣ - ولا تزال الحوادث الأمنية تطال مناطق العائدين. ففي ١١ نيسان/أبريل، شن هجوم بقنبلة يدوية ذات دفع صاروخي على منزل أسرة مختلطة من صرب كوسوفو وألبان كوسوفو تقيم في حي لوغ المختلط عرقيا الواقع في بلدة إستوغ/إستوك، وألحق أضرارا بالمنزل. وقد سارعت سلطات كوسوفو إلى إدانة الهجوم الذي يجري التحقيق فيه. وأصدر رئيس بلدية إستوغ/إستوك بيانا يدين الهجوم وتعهد بتوفير أموال لإصلاح المنزل.

٤٤ - وخلال نيسان/أبريل، اضطلعت شرطة كوسوفو بعدة عمليات استهدفت الجريمة المنظمة. ففي ٣ نيسان/أبريل، في بلدية بودوييفي/بودوييفو، احتجزت الشرطة ستة مشتبه بهم من ألبان كوسوفو وصادرت ٨٠٠ طلقة ذخيرة متنوعة. وفي ١٢ نيسان/أبريل، ألقت الشرطة القبض، في مناطق بريشتيناو وبريزرن وبيبي/بيتش وميتروفيتشا، على ستة مشتبه بهم من ألبان كوسوفو (من بينهم ضابطا شرطة) وصادرت أسلحة مختلفة وذخائر ووثائق. ومن خلال عدد من عمليات مكافحة المخدرات، صادرت شرطة كوسوفو كمية لا يستهان بها من المواد المخدرة، بما في ذلك الماريوانا والهيروين.

٤٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تبرعت البعثة للبلديات ومؤسسات في جميع أنحاء كوسوفو بمعدات، منها سيارات وحواسيب ومعدات تتعلق بها وحاويات وقرطاسية، استنادا إلى تقييم شامل أجرته للطلبات والاحتياجات. وأعطيت الأولوية للمناطق المختلطة عرقيا

ومناطق الأقليات والمكاتب البلدية المعنية بشؤون الطوائف والعودة ومنظمات المجتمع المدني والمدارس والعيادات العاملة في مناطق من هذا القبيل.

سابعاً - التراث الثقافي والديني

٤٦ - وفقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن هذه المسألة في إطار الحوار الذي يسره الاتحاد الأوروبي، أنشئت في شرطة كوسوفو وحدة متخصصة لحماية التراث الثقافي والمواقع الدينية. وقد دخلت هذه الوحدة المكرسة لحماية المواقع الأثرية الصربية طور التشغيل في آذار/مارس، ولديها أربع وحدات فرعية تغطي بريشتينا وبريزرن وبيي/بيتش وميتروفيتشا. ويجري حالياً تعيين ضباط كبار فيها. وستحل وحدة الشرطة المتعددة الأعراق محل شعبة الأمن العام التابعة لشرطة كوسوفو التي تولت توفير الحماية الثابتة لـ ٢٩ موقعا من مواقع التراث الثقافي في جميع أنحاء كوسوفو منذ عام ٢٠٠٩.

٤٧ - وبدأ تنفيذ القوانين المتعلقة بقرية هوتش إي مدهي/فليكا هوتشا وبوسط بريزرن التاريخي بعد تأخير طويل ومناقشات شائكة، وذلك في أعقاب أنشطة دعوة مكثفة من جانب السلطات المركزية في كوسوفو، وكذلك من جانب الاتحاد الأوروبي وأعضاء السلك الدبلوماسي. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، أشار المجلس البلدي في راهوفيتش/أوراهوفاتش لأول مرة إلى التزامه بالوفاء بالتزاماته بموجب ذلك القانون. غير أنه أرجأ قراراً بشأن إنشاء المجلس الذي يمثل مصالح القرية في مجالي الترويج للتراث الثقافي وحمايته والتخطيط الريفي. ولوحظ إحراز تقدم أكبر في بريزرن، حيث وافق المجلس البلدي، من حيث المبدأ، على إنشاء مجلس للتراث الثقافي في وسط بريزرن التاريخي وعينت أعضائه.

٤٨ - وأنشئ المجلس المعني برصد التنفيذ، الذي يتولى حماية ٤٤ منطقة من المناطق الواقعة التي تم تحديدها حول عدد من المواقع الأثرية الصربية المختارة، وعُقد أول اجتماع له في ٢٦ شباط/فبراير. ويشترك في رئاسة هذه الهيئة الجديدة ميسر الاتحاد الأوروبي المعني بحماية التراث الديني والثقافي للكنيسة الأثرية الصربية في كوسوفو، ووزارة البيئة والتخطيط المكاني، ووزارة الثقافة والشباب والرياضة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ثامناً - حقوق الإنسان

٤٩ - واصل فريق الاتصال الدولي المعني بحقوق الإنسان، الذي تشترك في رئاسته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبعثة بعثة، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والاتحاد الأوروبي، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية

بسيادة القانون في كوسوفو، ومجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمجموعة الفرعية المعنية بأمن الطوائف غير ذات الأغلبية، والمجموعة الفرعية المعنية بحقوق الملكية، تعزيز التنسيق على نطاق كوسوفو فيما يتعلق برصد اتجاهات حقوق الإنسان وبأنشطة الدعوة المشتركة.

٥٠ - ولا يزال تقديم التقارير إلى الهيئات المعنية بحقوق الإنسان في كوسوفو أحد الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها البعثة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت البعثة إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة تقريرا عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة يغطي الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٧، وذلك بالتشاور الوثيق مع مكتب رئيس الوزراء. وواصلت البعثة الاتصال بالجهات الفاعلة الدولية والمحلية لضمان تقديم التقرير المتعلق بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في كوسوفو إلى اللجنة في الوقت المناسب.

٥١ - وفي كانون الثاني/يناير، عينت سلطات كوسوفو المفوض اللغوي. وسيتولى هذا المفوض مسؤولية الإبلاغ عن التشريعات المتعلقة بالمساواة في المركز بين اللغات الرسمية في كوسوفو، وتيسير تنفيذها.

٥٢ - وردا على سلسلة من الحوادث التي وقعت أواخر العام الماضي والتي طالت المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، وجّه أربعة مقررین خاصين تابعين لمجلس حقوق الإنسان، في كانون الثاني/يناير، رسالة مشتركة إلى سلطات كوسوفو عن طريق ممثلي الخاص. وتابع المكتب المستقل في كوسوفو التابع لمفوضية حقوق الإنسان عن كذب الخطوات التي اتخذتها السلطات من أجل تقديم تقرير إلى المقررین الخاصين. ونوقشت أيضا قضايا حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية مناقشة مستفيضة خلال الاجتماع الذي عقدته اللجنة المعنية بالعدالة والحرية والقطاع الأمني التابعة لآلية الحوار المتصل بعملية الاستقرار والانتساب في الفترة الممتدة من ١٩ إلى ٢١ آذار/مارس.

٥٣ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، أهدت اللجنة المنبثقة عن برلمان كوسوفو والمعنية بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والأشخاص المفقودين والالتماسات رصدها لتنفيذ قانون مكافحة التمييز، وأصدرت تقريرا يوصي بتعديل القانون المذكور بحيث ينص على إجراءات أكثر وضوحا لحماية الضحايا. وقد أيد البرلمان هذا التقرير في ١٢ آذار/مارس. ويُعدّ تعديل قانون مكافحة التمييز إحدى أولويات جدول الأعمال التشريعي لعام ٢٠١٣، ويتوقع الانتهاء منه بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٥٤ - أما صياغة استراتيجية وخطة عمل كوسوفو لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، فقد جرت من خلال عملية قائمة على المشاركة الواسعة النطاق ودخلت مراحلها النهائية. وأحرز تقدم في تعزيز المساواة بين الجنسين في إدارة بلديات كوسوفو. ووافق مجلس بلدية رانيلوغ/رانيلوغ على مشروع لائحته المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وذلك في إثر مناقشة عامة عُقدت في ٢٠ شباط/فبراير.

٥٥ - وفي آذار/مارس ٢٠١٣، اعتمد برلمان كوسوفو مشروع القانون المعدل والمكمل للقانون المتعلق بوضع الشهداء والمعاقين وقدامى المحاربين وأعضاء جيش تحرير كوسوفو وضحايا الحرب من المدنيين وأسرههم، بعد قراءته قراءة أولى. وترمي التعديلات المقترحة إلى إدراج فئة مهمة، ألا وهي فئة ضحايا العنف الجنسي خلال النزاع. وأفضت بعض النقاشات إلى مناقشات محتمة ومشحونة بالعواطف وإلى تهديدات شخصية ضد أحد المدافعين عن حقوق الإنسان وضد صحفي.

٥٦ - وفي مجال التعليم، دعمت اليونيسف وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا في اختبار برنامج التدريب في أثناء الخدمة الموجه لمعلمي مرحلة ما قبل المدرسة والمستند إلى معايير تطوير التعلم المبكر. وأجريت الاختبارات بمشاركة ما يربو على ٢٠٠ معلم من معلمي مرحلي ما قبل المدرسة ورياض الأطفال في ست بلديات. وسيُتاح برنامج التدريب المذكور، بمجرد الانتهاء منه، لجميع معلمي ومديري دور التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة، وسيشمل الفصول الدراسية في مراكز التعليم قبل الابتدائي العامة والخاصة والأهلية.

٥٧ - وقامت اليونيسف أيضاً، جنباً إلى جنب مع البعثة ومفوضية حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بدعم وتنسيق استعراض منتصف المدة للاستراتيجية وخطة العمل للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥ المتعلقة بإدماج طوائف الروما والأشكالي والمصريين، وهو الاستعراض الذي أجراه مكتب رئيس وزراء كوسوفو. والغرض من هذه العملية هو تحسين الاستجابات واستخدام الموارد المكرسة لتلبية احتياجات هذه الطوائف استخداماً أمثل.

تاسعا - الملاحظات

٥٨ - إنني أرحب "بالاتفاق الأول بشأن المبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات" الذي تم التوصل إليه في ١٩ أبريل/نيسان في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، وهو ما يعد إنجازاً تاريخياً. فقد أضحى بفضل آفاق التغلب على تركة النزاع الماضي وتحقيق المصالحة والاستقرار والرخاء أكثر إشراقاً من أي وقت مضى. وأودّ أن أعرب عن تقديري العميق

للدور المحوري الذي اضطلع به الاتحاد الأوروبي، ولا سيما ما دأبت على بذله من مشاركة فعالة ومقتدرة الممثلة السامية لشؤون للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، حيث أدارت هذه المفاوضات الحساسة والصعبة بهدف التوصل إلى هذا الاتفاق التاريخي.

٥٩ - وأثني بقوة على القيادتين السياسيتين في بلغراد وبريشتينا لإبدائهما ما يلزم من عزم وبصيرة وقيادة سياسية للتمكين من إحراز تقدم حقيقي. فمن خلال ما بذلتاه من جهود حثيثة ودؤوبة، تجلت بوضوح آفاق تحقيق مستقبل أفضل لجميع سكان المنطقة.

٦٠ - وتمهد النتائج التي تحققت في إطار هذا الحوار الطريق لتطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا على المدى البعيد. ويجب الاسترشاد بذات روح العزيمة والتوفيق والنوايا الحسنة في تنفيذ هذا الاتفاق. وينبغي للمجتمع الدولي تقديم دعمه الفعال والكامل للطرفين في هذا الصدد.

٦١ - ويجب على الجانبين إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة في الوقت الذي تنتقل فيه العملية إلى المرحلة التالية. وينبغي لهما أيضا العمل مع أهم الأجهزة المعنية لكل منهما لكفالة الدعم اللازم للاتفاق وتنفيذه عمليا على جانبي نهر إيبار/إيبر.

٦٢ - ويثلج صدري التعاون الوثيق بين أشكال الوجود الدولي والسلك الدبلوماسي في كوسوفو. فقد استمر في العمل بالتنسيق الوثيق، سواء فيما يتعلق بالاستجابة للقضايا على أرض الواقع أو بتقديم الدعم المباشر للعملية السياسية.

٦٣ - وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه تحقيق المصالحة بين الطوائف كما تشهد على ذلك أعمال تدمير مقابر تابعة للكنيسة الأرثوذكسية الصربية التي وقعت خلال الفترة الماضية. وإنني أرحب بالموقف الموحد الذي أبداه المجتمع الدولي وبالإجراءات السريعة التي اتخذتها سلطات كوسوفو، ولا سيما شرطة كوسوفو.

٦٤ - ولا يزال من دواعي القلق استمرار التوترات ونمط الجرائم التي لا يُعرف مرتكبوها. وينبغي للزعماء المحليين وعامة الناس العمل بشكل وثيق مع أشكال الوجود الدولي من أجل التصدي لهذه المشاكل. ويؤكد تصاعد العنف في شمال ميتروفيتشا خلال الأشهر الأخيرة على ضرورة اتباع نهج تعاوني من هذا القبيل. وستواصل إدارة البعثة في ميتروفيتشا الاضطلاع بأنشطتها في مجال الوساطة المجتمعية على الصعيد المحلي ومهامها التيسيرية بالتعاون الوثيق مع جميع الأطراف.

٦٥ - ودعما للإنجازات الإيجابية التي تحققت في مجال الحوار، ستواصل البعثة تركيز جهودها على تعزيز المصالحة بين الطوائف في كوسوفو. وأود أن أعرب عن امتناني لممثلي

الخاص، السيد فريد ظريف، لما أبداه من روح قيادة ونفاذ بصيرة في إدارة الموارد الدولية المخصصة لفائدة جميع الطوائف وكفالة توحيد الجهود مع الشركاء الدوليين والمحليين على أرض الميدان. وأتقدم بالشكر لجميع موظفي البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لما أبدوه من تفان وقدموه من إسهامات في كوسوفو.

٦٦ - وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للشركاء العاملين معنا في الميدان منذ أمد طويل - أي القوة الأمنية الدولية في كوسوفو/منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - لدعمهم للبعثة وتعاونهم الوثيق معها.

المرفق الأول

تقرير الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية المقدم إلى الأمين العام عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

١ - موجز

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو القيام بأنشطة الرصد والتوجيه وإسداء المشورة في قطاع سيادة القانون، والاضطلاع بمهامها التنفيذية وفقا لولايتها. وقامت هيئات مختلطة مؤلفة من قضاة محليين وقضاة من بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بإصدار أحكام في عدد من القضايا البارزة المتعلقة بجرائم الحرب والفساد والجريمة المنظمة، أو هي بصدد البت في هذه القضايا. وبدأ تشغيل نقاط العبور المشتركة المؤقتة في موتيفودي/موتيفودي (البوابة ٤) ودييتشي/موتشيباي (البوابة ٦) في ٢٨ شباط/فبراير. وهذا ينهي عملية إنشاء نقاط العبور المشتركة التي بدأت بافتتاح نقاط العبور المشتركة رودنيكا وينكا/جارينجي (البوابة ١) وميرداري/ميرداري (البوابة ٣) في ١٠ كانون الأول/ديسمبر وكونتشولي/ديو إي باردي (البوابة ٥) وبرنيك/تابالبي (البوابة ٣١) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وواصلت فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق عملها، وفق ولايتها، فحققت في الادعاءات الواردة في تقرير المقرر الخاص لمجلس أوروبا، ديك مارتي، في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، قدمت بعثة الاتحاد الأوروبي وشرطة كوسوفو مساهمات أساسية في عملية شرطة على نطاق أوروبا نسقتها مكتب الشرطة الأوروبي بشأن تهريب مهاجرين من الجمهورية العربية السورية وليبيا وتركيا إلى أوروبا الغربية. وفي شمال كوسوفو، أسفرت عملية مشتركة بين بعثة الاتحاد الأوروبي وشركة كوسوفو وقوة كوسوفو عن نتائج إيجابية في وقف سلسلة من الهجمات بالقنابل اليدوية في شمال ميتروفيتشا. إلا أن الهجمات بواسطة أجهزة متفجرة على مراكز الشرطة في زفيتسان/زفيتشان وليبوسافيتش/ليبوسافيك أظهرت أن التحديات لا تزال قائمة.

٢ - أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٣

لمحة عامة

تسلم رئيس البعثة الجديد، بيرند بوركهارت، مهامه في ١ شباط/فبراير ٢٠١٣. وتولت نائبة رئيس البعثة الجديدة، جويل فاشتر، منصبها في ٤ آذار/مارس.

وفي ١٢ شباط/فبراير، دار بين مفوضية الاتحاد الأوروبي وسلطات كوسوفو الحوار المنظم الثاني بشأن سيادة القانون والاجتماعات الثانية للتحاور بشأن رفع القيود عن تأشيرات الدخول في بريشتينا. بمشاركة بعثة الاتحاد الأوروبي. ومن المقرر أن يعقد الاجتماع المقبل في أيلول/سبتمبر. وتواصل بعثة الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم لكوسوفو في مجال تنفيذ المتطلبات المحددة في خارطة طريق المفوضية لرفع القيود عن التأشيرات. وسيقوم خبراء بعثة الاتحاد الأوروبي أيضاً برصد التقدم المحرز في هذا الميدان من خلال المؤشرات الخاصة بهم.

وفي ٧ آذار/مارس، عقد مجلس التنسيق المشترك المعني بسيادة القانون اجتماعاً. وتمت مناقشة عدد من المسائل شملت دوائر الإصلاحات في كوسوفو والحاجة إلى مواصلة العمل بشأن العاملين فيها، ولا سيما تعيين ضباط سجون إضافيين من صرب كوسوفو لضمان وجود عدد كاف من العاملين لتنفيذ خارطة الطريق لحراسة السجناء في الشمال. ونوقشت أيضاً مسألة تحسين كفاءة مكتب الادعاء الخاص في كوسوفو، كما نوقشت آلية تتبع تنفيذ الاتفاق المستخدمة في تقييم التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ الإجراءات المشتركة في إطار الاتفاق.

وفي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس، أجرى السيد بوركهارت أول زيارة رسمية له إلى بلغراد، حيث اجتمع برئيس صربيا، توميسلاف نيكوليتش. كما التقى رئيس البعثة رئيس الوزراء الصربي، إيفيكا داتشيتش، والنائب الأول لرئيس الوزراء، ألكسندر فودجيتش. وخلال الاجتماعات التي عقدها، شدد على أهمية التعاون في مجال سيادة القانون من أجل إضفاء بعد إقليمي على مكافحة الجريمة. ومن بين المسائل الأخرى التي نوقشت الحالة في شمال كوسوفو والدعم الذي تقدمه بعثة الاتحاد الأوروبي لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار بين بريشتينا وبلغراد الذي قام الاتحاد الأوروبي بتسييره. كما عقد السيد بوركهارت اجتماعاً مع مدير المكتب الصربي لكوسوفو، ألكسندر فولين، ومع سفراء الاتحاد الأوروبي وممثلي المجتمع المدني ووسائط الإعلام.

وقد أنجزت القوة الأمنية الدولية في كوسوفو عملية التخطيط لنقل المسؤوليات المتعلقة بحراسة بطيركية بيتش إلى شرطة كوسوفو. وعلى غرار عمليات التسليم السابقة، ستشترك البعثة في تقييم مدى استعداد شرطة كوسوفو لتولي المسؤوليات.

جرائم الحرب

في ١ شباط/فبراير، أصدرت هيئة مختلطة مؤلفة من قاض واحد من بعثة الاتحاد الأوروبي وقاضيين محليين في محكمة بريزرين الابتدائية قراراً بتبرئة سبعة من المدعى عليهم المتهمين بجرائم حرب بسبب عدم توفر الأدلة. وفي ٤ آذار/مارس، أصدر رئيس المحكمة من

بعثة الاتحاد الأوروبي قراراً بتمديد الاحتجاز الاحتياطي لأربعة من بين عشرة مدعى عليهم في ما يسمى بدعوى إعادة محاكمة كليتشكي/كليتشكا حتى ٤ أيار/مايو. وفي ٦ آذار/مارس، عند الاستئناف، أصدرت هيئة مؤلفة من قاض محلي وقاضيين اثنين من بعثة الاتحاد الأوروبي قراراً بالاستعاضة عن الاحتجاز الاحتياطي بالإقامة الجبرية لأربعة مدعى عليهم آخرين في القضية (بما في ذلك فاتمير ليماي). وفي ٢٢ آذار/مارس، قبلت هيئة القضاة الطعون المقدمة من المدعى عليهم الأربعة الذين مددت فترة احتجازهم وتم وضعهم رهن الإقامة الجبرية. ويتوقع أن تبدأ إعادة المحاكمة في النصف الثاني من نيسان/أبريل.

وفي ٢٥ آذار/مارس، بدأت هيئة مؤلفة من قاض محلي وقاضيين اثنين من بعثة الاتحاد الأوروبي المحاكمة في قضية جرائم الحرب ضد لطيف غاشي وآخرين (قضية مجموعة لا بي). وكان غاشي قائداً في جيش تحرير كوسوفو، وهو حالياً عضو في برلمان كوسوفو. وخلال المحاكمة الأولى في عام ٢٠٠٣، حكم على المدعى عليهم الثلاثة بالسجن لمدة تتراوح بين ١٠ سنوات و ١٧ سنة. واستأنف المدعى عليهم والمدعي العام الحكم الأول. وأعدت المحكمة العليا في كوسوفو، بقرارها المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥، القضية لإعادة المحاكمة. وانتهت إعادة المحاكمة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وحكمت على لطيف غاشي بالسجن لمدة ست سنوات، وعلى نظيف محمدي لمدة ثلاث سنوات، وعلى رستم مصطفى لمدة أربع سنوات. واستأنف المدعى عليهم جميعاً الحكم. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، قبلت المحكمة العليا طعن المدعى عليهم الثلاثة جزئياً، فأحالت القضية إلى محكمة الدرجة الأولى لإعادة محاكمة جزئية (مرة ثانية). وستستمر المحاكمة خلال شهر نيسان/أبريل.

وفي ١٧ نيسان/أبريل، أصدرت هيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتشا الأساسية، قراراً بتبرئة يوفيك ديانوفيتش من تهمة جريمة الحرب المتمثلة في الاغتصاب. وأصدرت قراراً بتبرئة دوردي بيكوفيتش من تهمة جرائم الحرب، لكنه حكم عليه بالسجن لمدة سنة واحدة وستة أشهر مع وقف التنفيذ بسبب حيازة أسلحة أو توجيهها أو امتلاكها أو استخدامها من دون ترخيص.

الجريمة المنظمة والفساد

في ٢٣ كانون الثاني/يناير، أدانت هيئة مختلطة مؤلفة من قاض من كوسوفو وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة بيجي/بيتش الابتدائية تسعة مدعى عليهم بتهمة تهريب مهاجرين. وحكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح من ستة أشهر إلى أربع سنوات.

وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، شاركت شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي في عملية شرطة نسقتها مكتب الشرطة الأوروبي على نطاق أوروبا بشأن تهريب مهاجرين من الجمهورية العربية السورية وليبيا وتركيا إلى أوروبا الغربية. وأدت العملية إلى إلقاء القبض على ١٠٣ أشخاص وإجراء ١١٧ عملية تفتيش. وفي كوسوفو، أُلقت شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي القبض على ثلاثة أشخاص. وكان قد أُلقي القبض على مشتبه فيه آخر في الأسبوع السابق، بالإضافة إلى اعتقال ١١ آخرين في العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢. كما دعمت بعثة الاتحاد الأوروبي العملية من خلال المعلومات الاستخباراتية الجنائية. وفي كوسوفو، يقوم مدع عام من بعثة الاتحاد الأوروبي بالتحقيق في القضية. وقُدمت لائحة اتهام ضد المشتبه فيهم الثلاثة، ومن المقرر أن تبدأ المحاكمة الرئيسية في أواخر نيسان/أبريل. إلا أن التحقيقات لا تزال جارية ولا يزال مشتبه فيهم آخرون طلقاء.

وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، حكمت هيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية على شخصين بالسجن لمدة سنة لأحدهما ولمدة سنة ونصف السنة للآخر بتهمة شراء وحيازة وتوزيع وبيع مخدرات بدون تصريح.

وفي ١٤ شباط/فبراير، أصدر قاض الإجراءات التمهيدية من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة غييلان/غنيلان الابتدائية أمراً بالحبس الاحتياطي لمدة شهر واحد لاثنين من المشتبه فيهم، أُلقي القبض عليهما خلال عملية مشتركة بين بعثة الاتحاد الأوروبي وشرطة كوسوفو بتهمتي الإرهاب والحيازة غير المشروعة للأسلحة فيما يتصل بثلاث هجمات، كان آخرها في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، على مركز للشرطة الصربية في دوبروسين عند نقطة العبور المشتركة ٦٥ بين البوابتين ٥ و ٦. ولا تزال القضية في مرحلة ما قبل المحاكمة.

وفي ٢١ شباط/فبراير، قام المدير العام لشرطة كوسوفو، بناء على توصية من مفتشية الشرطة، بتعليق عمل ضابطين آخرين من وحدة الدعم العمليتي فيما يتعلق بالتحقيقات التي قادتها بعثة الاتحاد الأوروبي في الادعاءات المتعلقة بسوء معاملة أشخاص من صرب كوسوفو أثناء احتجازهم لدى الشرطة بصفة مؤقتة في ٧ كانون الثاني/يناير في غراتسانيتشا/غراتسانيتشي للاشتباه بتقديمهما لحماية لصيقة غير رسمية لشرطة كوسوفو المرافقة لمدير مكتب صربيا لكوسوفو وميتروهايا. وكان قد تم توقيف تسعة ضباط بالفعل في كانون الثاني/يناير عن العمل.

وفي ٢٧ شباط/فبراير، وجه مدعي عام في بعثة الاتحاد الأوروبي اتهاما بالفساد في محكمة بريزرين الابتدائية ضد عمدة بريزرين، رمضان مويبا، وخمسة من مسؤولي البلدية الآخرين. وتشمل القضية في جملة أمور ادعاءات تتعلق باستخدام الأرض العائدة لبلدية

بريزرن والاستفادة منها بطريقة غير مشروعة. وفي ٢٥ آذار/مارس، بعد تقديم الادعاء لائحة الاتهام، عقد رئيس المحكمة من بعثة الاتحاد الأوروبي جلسة استماع أولية. وتقرر عقد الجلسة الثانية في ٢٥ نيسان/أبريل.

وفي ٢٨ شباط/فبراير، حكمت هيئة مؤلفة من قاض محلي وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة بريشتينا الابتدائية على عشرة أشخاص، من بينهم نائب وزير صحة سابق، بالسجن لمدة إجماليها سبع عشرة سنة ونصف السنة لارتكابهم جرائم تتصل بالفساد. وتمت تبرئة وزير شؤون الطوائف والعائدين السابق، بيتكوفيتش.

وفي ١١ آذار/مارس، أدانت هيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية شخصين بتهمة تنظيم عصابة إجرامية بقصد ارتكاب جرائم قتل، وثلاثة آخرين بتهم ترتبط بالمخدرات. وتتراوح الأحكام بالسجن من سنتين إلى أربع سنوات ونصف السنة.

وفي ١٨ آذار/مارس، حكمت هيئة مؤلفة من قاض محلي وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي في قضية ما يسمى فورتونا على اثنين من المدعى عليهم بالسجن لمدة ثلاث وخمس سنوات ونصف السنة على التوالي. ووجهت إلى المدعى عليهم الثلاثة، في جملة أمور، تم تتعلق بالجريمة المنظمة. وعلقت الإجراءات ضد المدعى عليه الثالث أثناء الجلسة الأولى، وسوف يحاكم على حدة في المستقبل.

وفي ٢١ آذار/مارس، واصلت هيئة مؤلفة من قاض محلي وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي المحاكمة ضد بليريم ديفولي وآخرين. وشملت التهم التزوير وإبرام عقود ضارة وتزوير وثائق. ومن المقرر أن تستمر المحاكمة في أيار/مايو.

وفي ٢٢ آذار/مارس، قدمت بعثة الاتحاد الأوروبي لائحة الاتهام المعدلة ضد لطفي درويشي وآخرين (قضية ميديكوس). وتتألف هيئة المحاكمة من قاض محلي واحد وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي. واستمرت جلسة المحاكمة طوال النصف الأول من نيسان/أبريل. ومن المتوقع أن يعلن عن الحكم خلال الأسبوع الأخير من نيسان/أبريل.

وفي ٢٢ آذار/مارس، واصلت هيئة مؤلفة من قاض محلي وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي المحاكمة ضد إلير تولاي (الأمين الدائم لوزارة الصحة السابق) وآخرين، وهي المحاكمة التي شملت أحد عشر مدعى عليهم من بينهم نائب رئيس الوزراء السابق بوكوشي المتهم في جملة أمور باستغلال المنصب الرسمي أو السلطة والتهرب من دفع الضرائب. وأصدرت الهيئة حكمن اثنين يسمحان لتولاي بالذهاب في حراسة إلى عيادة خاصة لإجراء

فحص طبي وإلغاء سند الكفالة الذي قدمه تولاي في عام ٢٠١٠. وتستمر جلسات المحاكمة في نيسان/أبريل.

وفي ٢٢ آذار/مارس، عقد قاض من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية جلسة استماع أولية ضد بليريم غيكاي وهاشم أحمددي. ووجهت إلى المتهمين تهمة الجريمة المنظمة وتهريب مهاجرين. وما زال الدفاع يستعرض الأدلة المادية، ويقرر القاضي بعدها ما إذا كان يتعين المضي في المحاكمة أم لا.

وفي يوم ٢٦ آذار/مارس، واصلت هيئة تتألف من قاض محلي واثنين من قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي في كوسوفو المحاكمة ضد سامي سوشتاكو وآخرين (قضية شبكة البلقان للتحقيقات الإخبارية). وتتعلق القضية بعدة مقالات نشرت في جريدة Infopress بعد بث برنامج تلفزيوني اعتُبر ناقدا لبلدة سكندراي/سربيتسا وعمدتها، سامي لوشتاكو. والطرف الذي يدعي وقوع الضرر عليه هو السيدة بيتا خارا التي كانت ضيفة البرنامج، وهي صحفية تحقيقات تعمل في الشبكة. وهناك مدعى عليه آخر في القضية، وهو رجب هوتي، صاحب جريدة Infopress. ووفقا للادعاء، يمكن اعتبار مقالات وآراء/رسائل نشرت على إثر البرنامج بمثابة حملة كراهية ضد الصحفية. وجذبت القضية انتباه عدد من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والمنظمات الحكومية الدولية. ومن المقرر عقد جلسات استماع طوال شهر نيسان/أبريل.

وفي يوم ٢٨ آذار/مارس، عقد رئيس المحكمة التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي جلسة الاستماع الأولية ضد أو كاي ألتونتاس وآخرين. ويُتهم أو كاي ألتونتاس، وبوبار فزليو، وفلورنت أدماي، بارتكابهم أعمال الجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين وغسل الأموال.

وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل، استمرت محاكمة نظمي مصطفى (الرئيس السابق لفرقة العمل لمكافحة الفساد داخل مكتب الادعاء الخاص في كوسوفو) وآخرين بتهمة المتاحرة بالنفوذ.

وفي يومي ٨ و ١٠ نيسان/أبريل، بدأت المحاكمة في القضية المسماة قضية الفساد في وزارة النقل والبريد والاتصالات ضد الوزير السابق فاتمير ليماي وآخرين بجلسة الاستماع الأولية. وتشمل التهم إعطاء وتلقي الرشاوى وعرقلة جمع الأدلة المتعلقة بالمناقصات، في جملة أمور أخرى، في حين وجهت إلى فاتمير ليماي أيضا تهمة تتعلق بعدم الكشف عن تلقي أموال خلال انتخابات رؤساء البلديات لعام ٢٠٠٧. وبعد جلسة الاستماع الأولية، تتاح للدفاع فرصة الاعتراض على لائحة الاتهام ومقبولية الأدلة، وبعد ذلك سيقرر رئيس المحكمة ما إذا كانت لائحة الاتهام ستحال إلى المحاكم أمام هيئة محاكمة كاملة.

وفي ١٥ نيسان/أبريل، عقد رئيس المحكمة التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي جلسة الاستماع الثانية في قضية فالون باشاري وآخرين التي تضم عدة مدعى عليهم وتتضمن تمهما من بينها الإرهاب، والمشاركة في جماعة إرهابية. وتعلق القضية بالهجمات التي جرى شنّها ضد الشرطة الصربية في عام ٢٠١٢ عند معبر جيلان/غنيلان.

وفي ١٧ نيسان/أبريل، قدمت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو لائحة اتهام ضد شخص من ألبان كوسوفو بتهمة توزيع وبيع مخدرات خطيرة دون تصريح، والجريمة المنظمة وحيازة أسلحة غير مصرح بها. وقد أُلقي القبض على المدعى عليه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في بريشتينا ضمن عملية مشتركة بين شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي.

القضية الرئيسية الأخرى

في ٢٣ كانون الثان/يناير، أصدرت لجنة تتألف من ثلاثة من قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية حكماً بإدانة شخص واحد بتهمة القتل في ظروف مشدّدة واثنين آخرين بتهمة القتل. وحكم عليهم بالسجن لفترات تتراوح بين سبعة أعوام وعشرين عاماً.

وفي ٢٨ آذار/مارس، أصدرت هيئة تتألف من ثلاثة من قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية حكماً بإدانة ثلاثة من أصل ستة أشخاص مقدمين للمحاكمة بتهمة الهجوم غير المشروع على مبنى المحكمة في الجزء الشمالي من ميتروفيتشا في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٨. وحكم على ماريان إيلينتشيتش بالسجن لمدة سنة واحدة وعشرة أشهر، وعلى زوران تشافيتش بالسجن لمدة تسعة أشهر (مع وقف التنفيذ لسنة واحدة) ودراغان ميلوييفيتش بالسجن لمدة سنة واحدة وستة أشهر. وحُكم ببراءة المدعى عليهم ميودراغ راليتش، وأفني كراسنيكي ونيوشا يوفيتش من جميع التهم.

فرقة العمل الخاصة للتحقيق

واصلت فرقة العمل الخاصة للتحقيق تحقيقاً في الادعاءات الواردة في تقرير كانون الثاني/يناير ٢٠١١ الصادر عن المقرر الخاص لمجلس أوروبا، ديك مارتى، بعنوان "المعاملة اللاإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو". وتغطي التحقيقات الجنائية التي أجرتها فرقة العمل الخاصة للتحقيق في الادعاءات الواردة في التقرير مجموعة واسعة من الجرائم المزعومة التي تشمل الاختطاف والاحتجاز وسوء المعاملة والقتل، فضلاً عن مزاعم استئصال الأعضاء البشرية والاتجار بها التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت فرقة العمل الخاصة بالتحقيق توحيد وتحليل المعلومات التي تم الحصول عليها من مصادر مؤسسية. وتضطلع فرقة العمل الخاصة بالتحقيق أيضا بأنشطتها التحقيقية والتنفيذية الخاصة، التي شملت تكثيف تعاملها مع الأطراف المتضررة ومجموعات الضحايا من أجل جمع معلومات إضافية ذات صلة بالتحقيقات. وستيسر هذه الأنشطة التنفيذية الجارية مواصلة التعامل مع الأفراد الذين قد يكون لديهم معلومات مهمة للتحقيق.

ومضى بخطى حثيثة التعاون مع النظراء في بعثة الاتحاد الأوروبي والمحكمة الدولية الدولية ليوغسلافيا السابقة، وكذلك مع المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا، فوكتشيفيتش، والسلطات القضائية وسلطات إنفاذ القانون في بلدان أخرى ذات صلة بالتحقيق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أثبت مكتب المدعي العام، فوكتشيفيتش، المعني بجرائم الحرب قدرة كبيرة على الاستجابة لطلبات التعاون الواردة من فرقة العمل الخاصة بالتحقيق. كما أحرز تقدم في المناقشات مع الحكومات بشأن المسائل المتعلقة بنقل الشهود وحمايتهم. غير أنه تماشيا مع الممارسة السليمة للدعاء، فإن فرقة العمل الخاصة بالتحقيق لا تناقش علنا أي نتائج تتوصل إليها أو أي تفاصيل تخص عمليات التحقيق التي تقوم بها. وهذه التحقيقات معقدة جدا وستستغرق وقتا طويلا لإنجازها، لأسباب ليس أقلها مجموعة الادعاءات التي يجري التحقيق فيها، وكذلك لأن التحقيق يجب أن يتناول العديد من الولايات القضائية ويشمل أعمالا يزعم وقوعها منذ فترة تتراوح ما بين ١٣ و ١٤ عاما.

وقد اجتمع المدعي العام الرئيسي لفرقة العمل الخاصة بالتحقيق، كلينت وليامسون، مع عدد من ممثلي حكومات الاتحاد الأوروبي في بروكسل وسافر إلى لندن وبرلين وباريس ومدير للباحث بشأن الحاجة إلى مواصلة تعزيز قدرات فرقة العمل الخاصة بالتحقيق في ضوء مستجدات التحقيقات ومناقشة كيفية تقديم هذه البلدان المزيد من الدعم لعمل الفرقة المذكورة. وأكد الجميع دعمهم لإجراء تحقيق جنائي كامل تحت رعاية فرقة العمل الخاصة بالتحقيق في الادعاءات الواردة في تقرير ديك مارتي، المقرر الخاص لمجلس أوروبا. وفي ضوء مستجدات التحقيقات، تم التوصل إلى اتفاق مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإضافة عدد من الوظائف إلى فرقة العمل الخاصة بالتحقيق للتأكد من أنها تحتفظ بالقدرة على القيام بفعالية بجمع المعلومات من مجموعة واسعة من المصادر وتحليلها وتجهيزها.

حقوق الملكية

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت لجنة كوسوفو للمطالبات المتعلقة بالملكات دورتين. وخلال الفترة ما بين ١٦ كانون الثاني/يناير و ١٥ نيسان/أبريل، بتت اللجنة في

١٨٠٧ مطالبات تتعلق بممتلكات وقدمتها طوائف عرقية مختلفة. وبلغ العدد الإجمالي للمطالبات التي تم البت فيها ٧٣٤ ٣٥ مطالبة، فيما لا يزال ثمة ٦٨٥ ٦ مطالبة في انتظار التسوية.

وخلال الفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ نيسان/أبريل، تلقت هيئة الطعون التابعة لوكالة كوسوفو للممتلكات ٥٨ طعنا جديدا، وبتت في ٣١ طعنا.

وأصدرت الدائرة الخاصة للمحكمة العليا ٩٤ قرارا/حكما في المطالبات العادية وأغلقت الشكاوى في ٦٧٥ قضية من قضايا قوائم العمال. وأغلقت هيئة الاستئناف ٤٣ قضية.

التشريعات

في ١ كانون الثاني/يناير، بدأ نفاذ عدد من القوانين والتعديلات الهامة بما يؤدي إلى إصلاح أجزاء من الإطار القضائي في كوسوفو إلى حد كبير، ولا سيما فيما يتعلق بالمحاكم والإجراءات الجنائية والقانون الجنائي. ولم تُنفذ الأحكام الجديدة تنفيذا سلسا، وكانت المشاكل التي تواجه قانون الإجراءات الجنائية الجديد أكثر ما يوضح ذلك، حيث لم يتح القانون الذي اعتمد في ١٣ كانون الأول/ديسمبر (وقد بدأ نفاذه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣) وقتا كافيا للقضاة وأعضاء النيابة العامة كي يتعرفوا على الأحكام الجديدة الكثيرة. وأدخلت الكثير من التعديلات على نص القانون على مستوى البرلمان، مما أدى إلى أوجه عدم الاتساق تستلزم تفسيراً قانونياً وإدخال تعديلات على القانون في نهاية المطاف. وعقد قضاة مدعون عامون تابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي سلسلة من حلقات العمل لتحليل الآثار العملية المترتبة على قانون الإجراءات الجنائية الجديد. ومن وجهة نظر بعثة الاتحاد الأوروبي، كان أشد أوجه القلق متعلقاً بالأحكام الانتقالية التي من الممكن أن تعرض للخطر عددا من القضايا الرفيعة المستوى التي تتناولها البعثة. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، أصدر قضاة تابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي وقضاة محليون في المحكمة العليا فتوى قانونية تنصل على أن القانون القديم ينبغي أن ينطبق أيضا على الإجراءات الجنائية الجارية في المحكمة الرئيسية التي بدأت بالفعل ولكنها لم تكتمل، وعلى إعادة المحاكمات في القضايا التي ألغيت الأحكام الصادرة فيها قبل صدور القانون الجديد. ومن المتوقع أن يتبع معظم القضاة هذه الفتوى القانونية للمحكمة العليا وإن لم تكن ملزمة قانوناً. أما القضايا التي عُرضت على القضاء بموجب القانون القديم وهي الآن في انتظار المحكمة الرئيسية، فهي بحاجة إلى أن تتكيف مع قانون الإجراءات الجنائية الجديد وأن تطبقه. ويتيح القانون الجديد أيضا تواجد وسائل الإعلام في المحاكم أثناء المحاكمات، وبذلك يؤدي إلى تعزيز شفافية العملية القضائية بشكل كبير.

وفي ١١ شباط/فبراير، وبموجب مرسوم من الرئيس صادر في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣، اعتمد برلمان كوسوفو قانون توسيع نطاق صلاحيات مصادرة الأصول التي تم الحصول عليها عن طريق فعل إجرامي، والقانون المعدل والمكمل للقانون المتعلق بمنع غسل الأموال ومنع تمويل الإرهاب، واستراتيجية وخطة عمل مكافحة الفساد للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. وأخذت تعليقات بعثة الاتحاد الأوروبي على مشاريع القوانين في الاعتبار.

وفي ٢٤ آذار/مارس، بدأ نفاذ تعديل القانون المتعلق بمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويتضمن التعديل عددا من الأحكام التي تستلهم توصيات ما يُطلق عليه فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وهي هيئة حكومية دولية تضع المعايير الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبدأت وحدة الاستخبارات المالية في كوسوفو في تنفيذ إجراءاتها التشغيلية الموحدة المستكملة التي تنص، في جملة أمور، على تنظيم سير العمل وعمليات التفتيش في الموقع لتحديد مدى امتثال الجهات المبلغة. وهناك تقسيم تنظيمي جديد لوحدة الاستخبارات المالية لتصير إدارة تعنى بالتحليل وبشؤون الامتثال، وهذا التقسيم في انتظار الموافقة عليه. وفي تطور إيجابي آخر، فإن مذكرة تفاهم بين وحدة الاستخبارات المالية وشرطة كوسوفو بشأن التبادل الإلكتروني للمعلومات قد تم التصديق عليها في شباط/فبراير، ويجري تنفيذها حاليا من خلال ربط خمس وحدات تابعة لشرطة كوسوفو بهذا النظام. وتعمل وحدة الاستخبارات المالية بشكل كامل، وقد اكتمل ملاك موظفيها.

ولا يزال مشروع قانون اعتراض الاتصالات قيد نظر البرلمان. وقدمت بعثة الاتحاد الأوروبي تعليقات على مشروع قانون العفو.

وقام كل من بعثة الاتحاد الأوروبي ومكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو وشرطة كوسوفو بوضع خارطة طريق لإنشاء وحدة لأمن الشهود بشرطة كوسوفو جار تنفيذها. وثمة مشروع بتمويل من الاتحاد الأوروبي، بدئ العمل فيه في منتصف كانون الثاني/يناير كجزء من المبادرة الممتدة على نطاق المنطقة الإقليمية لغرب البلقان المعروفة باسم WINPRO، وسيكمل أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي في مجال بناء القدرات. وكخطوة أولى، ستعمل بعثة الاتحاد الأوروبي وفريق المشروع معا على وضع إجراءات تشغيلية موحدة وتوصيفات وظيفية.

وكجزء من الحوار بشأن تنفيذ اتفاق الإدارة المتكاملة للمعابر، أيدت كوسوفو و صربيا تنفيذ الإجراءات النهائية المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة. وبدأ تنفيذ هذه الإجراءات في ٢٠ آذار/مارس، وهي توفر قناة اتصال رسمية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة بين كوسوفو و صربيا، وذلك بتيسير من بعثة الاتحاد الأوروبي. وتستعين البلدان غير المعترفة

بكوسوفو أيضا ببعثة الاتحاد الأوروبي بصفتها ميسرا للمسائل ذات الصلة بالمساعدة القانونية المتبادلة.

وتواصل كوسوفو مساعيها لإبرام اتفاقات ثنائية في مجال التعاون القانوني مع البلدان المتهممة المعترفة بكوسوفو.

المسائل الأساسية الأخرى

بعد قيام الشرطة الصربية في كانون الثاني/يناير بإزالة النصب التذكري المتنازع عليه لجيش تحرير بريشيفو و مدفيدا وبويانوفاتش في بريشيفو، صربيا، أُبلغ عن اندلاع سلسلة من أعمال التخريب ضد مواقع الصرب الأرثوذكس في جميع أنحاء كوسوفو. وأدانت مؤسسات كوسوفو والمجتمع الدولي هذه الهجمات على نحو شامل. وعملت شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي وأعضاء النيابة العامة التابعون لها على رصد الحالة عن كثب والتنسيق مع شرطة كوسوفو والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو.

وقد استجابت شرطة كوسوفو لبلاغات عن حوادث انتهاك لحرمة المقابر وقعت في عدة أماكن في أنحاء كوسوفو، وذلك من خلال تعزيز وجودها عن طريق إيقاف دوريات وإنشاء نقاط أمنية ثابتة. وفي فيتي/فيتينا، حيث قام متظاهرون بهدم أحد آثار الحرب العالمية الثانية، جرى إيقاف خمسة أفراد شرطة عن العمل، بما في ذلك قائد المركز، لادعاء عدم قيامهم بالتصدي لما حدث بطريقة ملائمة، وهم حاليا موضع تحقيق داخلي. وكذلك في فيتي/فيتينا، أُلقي القبض على خمسة أفراد، أربعة منهم قاصرون، للاشتباك في انتهاكهم لحرمة أحد مدافن الصرب الأرثوذكس هناك. وعززت بعثة الاتحاد الأوروبي أنشطة الرصد التي تضطلع بها، بما في ذلك المظاهرات المتوسطة الحجم التي نظمت في مختلف المدن.

وفي ١٩ آذار/مارس، سحب أعضاء برلمان كوسوفو طلبهم بإنشاء لجنة مخصصة للنظر في الانتهاكات الإجرائية المزعومة في قضية "كيشينا". وتتعلق القضية بمقتل شخص ألباني كان يعمل ضابطا في الشرطة الصربية قبل حرب كوسوفو عام ١٩٩٩، ومقتل أسرته. وصدرت أحكام بسجن ثلاثة أشخاص، منهم اثنان من الأفراد السابقين في جيش تحرير كوسوفو، لمدة ٣٠ سنة، ولكن حُكم على رجل كان ضالعا في القتل أدلى بأقوال تتضمن أدلة على وقوع الفعل الإجرامي بعقوبة السجن لمدة ١١ سنة. والقضية في تصور البعض مثيرة للجدل بسبب شائعات تفيد فقدان أدلة واستناد القضية إلى اعتراف أحد المشاركين حيث أفادت التقارير بأنه غير أقواله عدة مرات. وبدلا من ذلك اقترح رئيس تجمع حزب كوسوفو الديمقراطي الحاكم إرسال محاضر مناقشات البرلمان بشأن هذه المسألة إلى المؤسسات القضائية المعنية. وحظي اقتراحه بقبول البرلمان. ولكن لقي الاقتراح الداعي إلى

عقد مناقشة في برلمان كوسوفو بشأن قضية "كيشينا" انتقادا من جانب كل من رئيس كوسوفو وعدد من الجهات الفاعلة الدولية باعتباره محاولة للتدخل في استقلال السلطة القضائية.

واستمرت الاحتجاجات في ديتشان/ديتشان ضد قرار الدائرة الخاصة للمحكمة العليا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ القاضي برفض ادعاء مؤسستين جماعيتين سابقتين ملكية أراض ضد دير فيسوكي ديتشاني. وفي ٥ نيسان/أبريل، حاول أعضاء برلمان كوسوفو الطعن في قرار الدائرة الخاصة. إلا أن هذه المحاولة الإضافية للتدخل السياسي في السلطة القضائية لقيت انتقادا من رئيس كوسوفو، الذي قال إنه يتعين احترام الإجراءات القانونية.

وفي ٩ نيسان/أبريل، استخرجت بعثة الاتحاد الأوروبي رفات سبعة أشخاص كانوا في عداد المفقودين، وذلك في أحد مدافن المسلمين في شمال ميتروفيتشا. واستُخرجت جثث الضحايا من مقابر مجهولة موزعة في المدفن. وكان ذلك نتيجة لتحليلات استغرقت عدة أسابيع لمجموعة متنوعة من الوثائق يعود تاريخها إلى فترة التراع ١٩٩٨-١٩٩٩. وتعتقد بعثة الاتحاد الأوروبي باحتمال دفن جثث أخرى مجهولة في هذا المكان.

الشمال

في شمال كوسوفو، سجلت عدة حوادث أمنية إبان جلسات الحوار المنعقدة بين رئيسي وزراء صربيا وكوسوفو. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، أُلقيت اثنتان من "قنابل المولوتوف" على مبنى البلدية التي تديرها صربيا في شمال ميتروفيتشا، وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، أُلقيت عبوة متفجرة في حديقة منزل أحد الموظفين من صرب كوسوفو في المكتب الإداري لشمال ميتروفيتشا. ولم يبلغ عن وقوع إصابات. وذهبت شرطة كوسوفو وأفرقة التخلص من الذخائر المتفجرة التابعة للقوة الأمنية الدولية في كوسوفو، والفريق الإقليمي للطب الشرعي التابع لشرطة كوسوفو، ومحققو فرقة عمل ميتروفيتشا التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي إلى مسرح الجريمة.

وفي ٢٤ و ٢٥ و ٢٨ كانون الثاني/يناير، قام صرب كوسوفو بسد الطريق الرئيسي المؤدي إلى نقطة العبور المشتركة رودنيكا/جارينجي (البوابة ١) لمنع نقل موظفي الجمارك وضباط الشرطة في كوسوفو بالطرق البرية إلى نقطة العبور المشتركة. وتكثرت المحاولات الأخرى بالنجاح. ففي ليلة ٣٠ كانون الثاني/يناير، أزالَت القوة الأمنية الدولية في كوسوفو أحد الحواجز (من الكتلة الخرسانية) الموجودة على طريق بريشتينا - ليوبوسافيتش/ليوبوسافيك. إلا أنه تم نصب حاجز جديد في غضون ساعات.

وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، نُظِم احتجاج على تنفيذ اتفاق الإدارة المتكاملة للمعابر في شمال ميتروفيتشا. وشارك في الاحتجاج ما يقرب من ٢ ٥٠٠ من صرب كوسوفو. وفي شباط/فبراير، ازداد عدد الحوادث الأمنية بما في ذلك تفجيرات القنابل اليدوية بما تسبب إجمالاً في أضرار مادية فحسب. وفي حادث وقع في ٤ شباط/فبراير، تعرض طفلان لإصابات غير قاتلة.

واضطلعت بعثة الاتحاد الأوروبي بعملية مشتركة مع شرطة كوسوفو والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو في محاولة لوقف سلسلة من الهجمات بالقنابل اليدوية في شمال ميتروفيتشا. وبدأت العملية بجدية في ٨ آذار/مارس، في أعقاب عملية حشد لما يقرب من الأسبوع. وشملت العملية، في جملة أمور، زيادة عدد الدوريات في الثلث الذي يضم محلة البوشناق، والأبراج الثلاثة، وتل عمال المناجم، وإنشاء عدد من النقاط المشتركة بين بعثة الاتحاد الأوروبي وشرطة كوسوفو لتفتيش المركبات في المناطق المعرضة لوقوع حوادث. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت قوة كوسوفو، دعماً للعملية، عدداً من نقاط تفتيش المركبات التابعة للشرطة في مناطق محددة في إطار ولايتها التي تهدف إلى دعم "بيئة آمنة ومأمونة". وبعد أسبوعين من العمليات المستمرة، كان من السهل تمييز النتائج الملموسة التي تحققت. فقد انخفضت معدلات الجريمة في شمال ميتروفيتشا بحوالي ٦٠ في المائة، ولم تقع أي حوادث أمنية خطيرة هناك. والعملية التي تركزت على حملة إعلامية قامت بها بعثة الاتحاد الأوروبي بهدف التماس التأييد المحلي، حظيت أيضاً بدعم لوجستي كبير ودعم من خلال توفير الأفراد من القيادة الإقليمية الشمالية لشرطة كوسوفو.

إلا أن فترة غياب حوادث العنف في شمال كوسوفو انتهت في ١٩ آذار/مارس عندما تعرض مركز الشرطة في ليويسافيتش/ليوسافيك لهجوم بالقنابل اليدوية. وفي ٢٥ آذار/مارس، أُلقيت عبوة متفجرة من قنابل المولوتوف على ساحة مركز شرطة زيتسان/زفيتشان. ولم يبلغ عن وقوع إصابات. وعلى الرغم من انخفاض معدلات الجريمة بدرجة كبيرة في شمال ميتروفيتشا، فقد أفضى الدعم الذي تقدمه مراكز الشرطة الشمالية في ليويسافيتش/ليوسافيك وزوبين بوتوك وزفيتسان/زفيتشان إلى شح في موارد بلديات كل منها وأدى إلى زيادة معدلات الجريمة في تلك المناطق.

وفي ١ نيسان/أبريل، أضرمت واحد أو أكثر من الجناة غير المعروفين النار في المبنى الذي يضم مكتب المبادرة المدنية "صربيا، الديمقراطية، العدالة" في شمال ميتروفيتشا مما تسبب في أضرار مادية. وصرح رئيس المبادرة المدنية والسكرتير السابق في الحكومة الصربية في وزارة كوسوفو، أوليفر إيفانوفيتش، بأن الحادث قد يكون بدوافع سياسية لأنه

ليس لديه منازعات شخصية مع أي شخص. وقد أدان الهجوم رئيس مقاطعة رادنكو ندلكوفيتش الموازية لميتروفيتشا.

وفي ٧ نيسان/أبريل، ألقى واحد أو أكثر من الجناة غير المعروفين بحجارة وكسر نوافذ مكاتب الحزب التقدمي الصربي في شمال ميتروفيتشا. وقد فتحت شرطة كوسوفو تحقيقا في المسألة. وجاء الحادث عشية رد الحكومة الصربية على الحل المقترح لشمال كوسوفو في إطار الحوار الجاري بين بلغراد وبريشينا الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، وأدى إلى إصدار زعيم بلدية ميتروفيتشا الموازية دعوة للوحدة والوئام فيما بين جميع العناصر الفاعلة السياسية في شمال كوسوفو.

تنفيذ الحوار

بدأ تشغيل نقطتي العبور المشتركين في موتيفودي/موتيفود (البوابة ٤) وديسي/موتشيباي (البوابة ٦) في ٢٨ شباط/فبراير. وبذلك اختتمت عملية إنشاء نقاط العبور المشتركة التي بدأت بافتتاح معبري رودنيكا/جارينجي (البوابة ١) وميرداري/ميردار (البوابة ٣) في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ومعبري كونشولي/دهيو إي باردهي (البوابة ٥) وبيرنياك/تابالبي (البوابة ٣١) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وبدأ الطرفان تعاملهما بعقد اجتماعات منتظمة على مستوى القادة المحليين والقادة الإقليميين.

وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، يسرت بعثة الاتحاد الأوروبي عقد اجتماع للطرفين مع فريق مشروع الاتحاد الأوروبي للتبادل الإلكتروني المنهجي للبيانات في روما. واتفق كلاهما على تنفيذ النظام.

وفي ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس، اضطلع أعضاء فريق التنفيذ المعني باتفاق الإدارة المتكاملة للمعابر بزيارات مشتركة إلى مواقع نقاط العبور المشتركة لتحديد المواقع الدقيقة لنقاط العبور المشتركة الدائمة وتأكيد الإحداثيات الدقيقة على النحو المتفق عليه في اجتماع فريق التنفيذ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي رصد التقدم الذي أحرزته شرطة كوسوفو في إنشاء وحدة مركزية تضطلع بمهمة محددة هي حماية مواقع التراث الديني والثقافي البالغ عددها ٢٣ موقعا المشمولة حاليا بحماية الشرطة الثابتة على مدار الساعة. وفي ٤ آذار/مارس بدأ تشغيل الوحدة التي هي جزء من الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الحوار خلال الاجتماع الأول لرئيسي الوزراء (في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر)؛ إلا أن استقدام الموظفين بها لا يزال جاريا. وتنقسم الوحدة الجديدة، التي يتوقع أن يكون عدد الأفراد بها ٢٠٩ من أفراد

الشرطة، إلى أربع مناطق. ويوجد رئيس ونائب رئيس الوحدة في المديرية العامة لشرطة كوسوفو في بريشتينا ضمن الوحدة المتخصصة. ورئيس الوحدة ورئيس منطقة ميتروفيتشا كلاهما من صرب كوسوفو.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى التصديق على ١ ٥٧٨ دفترًا من دفاتر السجل المدني. وبلغ مجموع النسخ التي تم التصديق عليها ٢ ٦٢٦ نسخة. وقررت اللجنة التوجيهية للمشروع تعزيز ملاك الموظفين بخمسة أشخاص وتمديد المشروع حتى شباط/فبراير ٢٠١٤ من أجل إنجاز مسح الصفحات المتبقية من النصوص البالغ عددها ١ ٧٠٠ ٠٠٠ صفحة.

أقره بيرند بوركهارت

رئيس البعثة

المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصر الشرطة والعنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة
للإدارة المؤقتة في كوسوفو

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو
(حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣)

العدد	البلد
١	ألمانيا
١	أوكرانيا
١	إيطاليا
١	تركيا
١	كرواتيا
١	هنغاريا
٦	المجموع

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في
كوسوفو

(حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣)

العدد	البلد
١	أوكرانيا
١	بولندا
١	تركيا
١	الجمهورية التشيكية
١	جمهورية مولدوفا
٢	رومانيا
١	النرويج
٨	المجموع

الخريطة



Map No 4133 Rev 54 UNITED NATIONS
May 2013

Department of Field Support
Cartographic Section